

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨٤

في شأن نقل تبعية نفق الشهيد أحمد حمدي إلى هيئة قناة السويس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن التعمير ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تنقل تبعية نفق الشهيد أحمد حمدي بكامل مشتملاته من وزارة التعمير إلى هيئة قناة السويس باعتباره من المشروعات المرتبطة والمتصلة بمرفق قناة السويس ، وتسرى عليه جميع القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة .

(المادة الثانية)

يصدر قرار من وزير التعمير بالاتفاق مع رئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس بتشكيل لجنة مشتركة أو أكثر كضم ممثلين من الوزارة تتولى تحديد وتقييم الأصول والموجودات المتعلقة بالنفق وكذلك الحقوق والالتزامات الخاصة به واتخاذ إجراءات تسليم وتسليم النفق بمشتملاته ، على أن تعتمد محاضر هذه اللجنة أو اللجان من وزير التعمير ورئيس مجلس إدارة هيئة قناة السويس .

(المادة الثالثة)

تحل هيئة قناة السويس محل وزارة التعمير في جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالنفق ، وتتخذ الإجراءات لتعيين أو نقل العاملين بالنفق الذين يختارهم مجلس إدارة هيئة قناة السويس من الجهات التي يتبعونها حالياً إلى هذه الهيئة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ربيع الثاني سنة ١٤٠٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك